الفصل الثالث

الوضع المائى المصرى

ويضم الموضوعات التالية :

- مصر فى خطر
- موارد مصر المائية
- نهر النيل أمن قومى لمصر
- مياة نهر النيل حياة أو موت لمصر

مصر في خطر

يتراوح معدل هطول الأمطار ما بين ٤٠٠ ملم في العام في الشمال إلى أكثر من ١٠٠٠ ملم في العام في أقصى الجنوب ،وتقدر كمية الأمطار بحوالي ١٠٠٠ مليار متر مكعب في العام لا يستفاد إلا من أقل من ١ % منها ويذهب الباقي هدراً، وتقسم مصادر المياة في السودان إلى ثلاثة أقسام كالآتي :

أ. مياه نهر النيل و روافده :ويشكل أكبر وأهم مصدر للمياه السطحية في السودان ، ويبلغ معدل إيراد نهر النيل وروافده ٨٤ مليار متر مكعب موزعة كالآتي :

١. النيل الأزرق عند الخرطوم ٥٠ مليار متر مكعب .

٢. النيل الأبيض ٢٢ مليار متر مكعب (بحر الجبل والسوباط) .

٣. نهر عطبره ١٢ مليار متر مكعب (شمال الخرطوم)، ولقد حددت اتفاقية عام ١٩٥٩ م نصيب السودان من مياه النيل ب ١٨.٥ مليار متر مكعب .

ب. المياه الجوفية مقدره بأربعة مليار متر مكعب.

ج. الأودية والأنهار الموسمية ستة مليار متر مكعب وتقدر جملة الموارد المائية المتاحة حالياً بـ ٣٠.٥ مليار متر مكعب ومعظمها تقع خارج النطاق الجغرافي للسودان وفي مناطق مفتوحه لاحتمالات التدخل

الأجنبي كمنطقة البحيرات العظمى او مناطق صراع إقليمي قائم أو محتمل في القرن الأفريقي وتتزايد احتمالات استخدام المياه كسلاح في هذه الصراعات .

الموارد المائية المتاحة في مصر.

تعتمد مصر على النيل اعتماداً كبيراً في توفير مواردها المائية ، ويبلغ إجمالي الموارد المائية في مصر حوالي ٧٢ مليار متر مكعب تقريباً مفصلة كالآتي : (المياه السطحية ٥٥.٥ مليار متر مكعب ـ المياه الجوفية ٧.٤ مليار متر مكعب ـ مياه التحلية ٠.٠٥ مليار متر مكعب ـ مياه معالجة الصرف الزراعي والصحي ٩.١٠ مليار متر مكعب) ومع ازدياد السكان والتوسع في الأراضي الزراعية وثبات الموارد المائية ستشهد مصر ملامح أزمة مائية تزداد عاماً بعد عام ، ويتوقع أن يصل العجز المائي في مصر إلى ٤٩ مليار متر مكعب عام ٢٠٢٥ م وإلى ٩٤ مليار متر مكعب عام ٢٠٥٠ م و بمعيار متوسط نصيب الفرد من المياه سنوياً فقد دخلت مصر والسودان إلى ما دون حد الأمن المائي منذ عام ٢٠٠١ م.

وكان خبراء مصريون في مجال المياة، أكدوا أن الدول التي وقعت علي الاتفاقية الإطارية، هي الأخطر علي حصة مصر من مياة النيل، مرجعين ذلك إلي أن أثيوبيا تتحكم وحدها فيما يقرب من ٨٥% من حصة مصر

من مياة النيل، في حين تتحكم كل من أوغندا وتنزانيا في بحيرة فيكتوريا التي تسهم بما يقرب من ١٥ % من حصة مصر من المياة؛ حيث تصب أغلب الفروع في بحيرة فيكتوريا عبر كل من أوغندا وتنزانيا، أما خطورة رواندا فتأتي في أنها ترفع شعار بيع المياة لمن يدفع أكثر.

وأن بوروندي والكونغو لا تتحكمان في نهر النيل، أما كينيا فهي أقل الدول تحكماً،وأن الضرر من توقيع هذه الاتفاقية سيقع علي مصر بشكل أساسي، وأن آثاره قد تظهر بعد ٥٠ عاماً، خاصة أن أثيوبيا تتوسع في إقامة السدود والمشروعات المائية بها، وهذا الأمر يعد خصماً من حصة مصر السنوية من مياة النيل والتوقيع المنفرد لدول المنابع علي الاتفاقية الإطارية سيؤدي إلي تناقص حصة مصر من مياة النيل، مضيفين أنه لا يمكن التنبؤ بنسبة هذا التناقص في الوقت الحالي، لكن نقصان متر مكعب واحد من المياة ليس في صالح مصر.

ولقد شن رئيس الوزراء الأثيوبي هجوما عنيفا ضد مصر بسبب أزمة مياة نهر النيل وقال إن علي مصر أن توقف بلطجتها حسب تصريحاته المستفزة فيما يتعلق بعزم بلاده بناء السدود علي نهر النيل وأكد رفضه للتهديدات المصرية فيما يتعلق ببناء السدود علي نهر النيل.

وقال لقد بدأ عهد جديد في حوض النيل وأضاف أن بعض الناس في مصر لديهم أفكار قديمة وبالية تقوم علي افتراض أن مياة نهر النيل تخص مصر، وأن مصر لديها الحق في تقرير من يحصل علي تلك المياة، وأن الدول المتواجدة في الجنوب وهي دول المنبع غير قادرة علي استخدام مياة نهر النيل لأنها دول غير مستقرة وفقيرة وتابع رئيس الوزراء الأثيوبي: هذه الظروف تغيرت، وأكد أن بلاده تتمتع بالاستقرار رغم انها لا تزال دولة فقيرة، ولكنها قادرة علي تغطية الموارد الضرورية لبناء ما تشاء من البنية الأساسية والسدود علي نهر النيل وترك زيناوي الباب مفتوحا أمام الحل الدبلوماسي بقوله إن إنهاء الأزمة يأتي من خلال الجهود الدبلوماسية للتوصل إلي حل يرضي جميع الأطراف وكانت أثيوبيا أعلنت عن افتتاح أكبر سد مائي على بحيرة تانا، التي تعتبر أحد أهم موارد نهر النيل، وذلك في سابقة خطيرة تشير إلى نية دول منابع النيل في تصعيد مواقفها ضد مصر ويقع سد بليز فى ولاية أمهرة الواقعة على بعد ٥٠٠ كيلو من العاصمة الأثيوبية أديس أبابا، وتكلف ٥٠٠ مليون دولار، وقالت أثيوبيا أنه سيولد المزيد من الطاقة الكهرومائية باستخدام الموارد المائية لبحيرة تانا، لافتة إلى أنها المرة الأولى التى تستغل فيها أثيوبيا نهر النيل، والذى تشاركها فيه ثماني دول أفريقيا.

النيل أمن قومى لمصر

رسالة بالغة الأهمية لأثيوبيا ينبغى أن تستوعبها وهى أن المياة قضية أمن قومى لمصر وأكثر من أمن إسرائيل القومى لأن المساس بها يعنى شروع فى إبادة ٩٠ مليون مصرى وبالتالى فإن الضربات الاستباقية لن تجد إلا كل تأييد من جميع دول العالم المتحضر.

فى تصرف نراه غير مبرر قامت إسرائيل بضرب مصنع للأسلحة فى الشقيقة السودان تحت زعم أنه يمكن أن يهدد أمنها القومى فى حال تهريب أسلحته إلى قطاع غزة تحت حكم حركة حماس والذى يرعاه الحكم الإسلامى فى السودان فالأمن القومى لإسرائيل لا يعتمد على ردع العدوان بأقوى منه ولكنه يعتمد على الضربات الوقائية الاستباقية لكل ما يمكن أن يتطرق إليه الشك – مجرد الشك – فى أنه يمكن أن يهدد أمنها القومى والذى تكرر فى ضرب المفاعل النووى العراقى وقافلة محملة بالأسلحة للسودان أيضاً على ساحل البحر الأحمر فالفكر فى الضربات الاستباقية يتم تدريسه فى جميع الأكاديميات العسكرية لأن من فى موقف الهجوم أفضل كثيرا من مثيله فى موقف الدفاع.

وعلى الرغم من زيارة الرئيس المنتخب ثم رئيس الوزراء وبعثات شعبية ودبلوماسية لأثيوبيا ومشاركة على أعلى مستوى فى مراسم دفن الرئيس الأثيوبى الراحل مليس زيناوى إلا أن خليفته هيلا مريام دأب على التصعيد مع مصر خلال الفترة الماضية معترضاً على اعتبار مصر

أن مياة نهر النيل قضية أمن قومى ومطالبته بأن تكون فقط مجرد اختلافات على حصص مياة فى بلد مثل أثيوبيا تعانى من تخمة فى الأمطار ومواردها المائية المتجددة تتجاوز ١٢٣ مليار م٣ سنويا مقابل بلد مثل مصر لا تتمتع ٩٧ % من مساحتها بأى أمطار وتقتصر مواردها المائية على حصتها من مياة نهر النيل بنسبة ٩٠ %وفيضانه بالإضافة إلى حصة غير متجددة من المياة الجوفية لا تتجاوز ٥ مليارات م٣ سنوياً قاربت على النضوب مما يدفعها إلى استخدام حصتها من مياة نهر النيل عدة مرات بتدوير وإعادة استخدام المياة التى تروى بها أراضيها لتصبح مياة صرف زراعى فتعيد استخدامها مرة ومرات بسبب النقص الشديد فى المياة العذبة فى البلد الذى أصبح صحراوياً بسبب نقص هذه المياة، يحدث هذا فى مصر مقابل أثيوبيا التى تصنف على أنها نافورة المياة بمعدلات أمطار تصل إلى ١١٠٠ملم ولمدة تسعة أشهر متتالية و١٢ نهراً و٨ أحواض أنهار وبحيرات عذبة ومستنقعات وفواقد مياة عذبة تترك بدون ترويض أو استقطاب وترفض حتى أن نقوم باستقطابها لصالح مصر وأثيوبيا فكيف لبلد مثل هذا يمكن أن يؤمن بأن المياة قضية أمن قومى لمصر؟ فدولة كبيرة مثل مصر ذات حضارة عريقة قامت على ضفاف نهر النيل لا تتجاوز مواردها الحقيقية أكثر من ٦١.٥ مليار م٣ تقسم على ٩٠ مليون نسمة ليصبح نصيب الفرد رسمياً من المياة العذبة

لا يتجاوز ٦٧٥ م٣ سنويا أى أقل من حد الندرة البالغ ألف م٣ للفرد سنوياً وقريباً من حد الندرة المتفاقمة بمعدل ٥٠٠ م٣ للفرد سنويا.

ونجد أن نصيب الفرد من المياة العذبة فى أثيوبيا يتجاوز ١٨٧٥ مترا مكعباً فى السنة أى ضعف حد الندرة وثلاثة أضعاف نصيب الفرد فى مصر وأن نسبة المساحات هناك التى تتمتع بسقوط الأمطار عليها وكذلك الأراضى الزراعية التى تتمتع بالمياة العذبة تتجاوز ٧٥% من مساحة أثيوبيا مقابل ٥% فقط من مساحة مصر، وبالتالى تكون مساحة الأراضى القاحلة فى أثيوبيا لا تتجاوز ٢٥% من مساحتها مقابل ٩٥% من مساحة مصر وأثيوبيا تملأ الدنيا صراخاً خاصة بين دول أوروربا وأمريكا الشمالية بأن مصر والسودان تحصلان على ٩٠% من المياة الجارية بين ضفتى نهر النيل بينما تحصل أثيوبيا على ١٠% فقط وللأسف تجد من يصدقها فى وسط الإهمال المصرى وعدم الرد الإعلامى على ما تدعيه أثيوبيا بأن أثيوبيا تستأثر على ٩٠% مما يسقط عليها من أمطار تستغله فى الزراعات النظيفة والعضوية الخالية من التلوث والمبيدات التى تغسل أراضيها دورياً وتشحن بالمليارات من الأمتار المكعبة من المياة الجوفية وهى التى جعلتها تتربع على قمة الدول الأفريقيا المنتجة والمصدرة للأغذية والمنتجات العضوية فكيف تطالب أثيوبيا باستبعاد حصتها من الأمطار التى تسقط فى حوضى النيل الأزرق ونهر عطبرة من التقسيم مع جيرانها خاصة وأن ٩٣% من زراعاتها

هى زراعات مطرية عضوية وأن ١٠٠% من ثروتها الحيوانية والتى تتجاوز ١٠٠ مليون رأس هى نتاج لهذه الأمطار وما تنبته من مراع طبيعية ومروج تمتد لمساحات شاسعة ولا تكلفها مثل مصر زراعات للأعلاف تستحوذ على نصف مساحات أراضيها الزراعية من أجل ٨ ملايين رأس ماشية هى كل ثروة مصر الحيوانية بل إن أراضينا الزراعية المحدودة التى لا تتجاوز ٨ ملايين فدان تستهلك ٨٠% من حصتنا من مياة النيل ومع ذلك نعانى من فجوة غذائية عميقة تصل إلى ٦٠% من احتياجاتنا من الغذاء ونستورد القمح كأكبر مستورد له فى العالم بكميات وصلت إلى ١٠.٥ مليون طن سنويا ثم الذرة ونحن رابع أكبر مستورد لها فى العالم بكميات ٥.٢ مليون طن سنويا وفجوة فى زيوت الطعام تبلغ ٩٢% وفى العدس ٩٩% والفول ٧٠% والسكر ٣٢% واللحوم ٦٠% والألبان الجافة ٥٠% وفى المقابل نجد أن أثيوبيا دولة مصدرة للحوم والأغذية والبن والذرة ولا تتجاوز فجوتها الغذائية ٢٠% فقط وتمتلك ٢٥ مليون فدان من الأراضى الخصبة وتؤجر حتى الآن ٥ ملايين فدان لمستثمرين أجانب لزراعات الوقود الحيوى ولإسرائيل فيه نحو ٤٠٠ ألف فدان ولديها طلبات تخصيص لأراض زراعية جديدة تبلغ ١٥ مليون فدان من مستثمرين غربيين بسبب وفرة ما تمتلك من أراض زراعية ومياة ومع ذلك تملأ الدنيا صراخا بأن مصر تأخذ مياةها فهناك ٥٧ شركة أجنبية تستثمر حاليا فى

أثيوبيا فى إنتاج الوقود الحيوى وتريد أن تتحول إلى الزراعة المروية وبالتالى تطلب المزيد من المياة الجارية من نهر النيل ليس لإنتاج الغذاء لجوعى أثيوبيا بل من أجل إنتاج الوقود الحيوى للأثرياء الأجانب.(١)

ووفقا للأرقام التي أعلنتها وزارة الري والمؤتمر العربي الأخير للمياة فإن العجز في المياة في مصر سيصل إلى ١٨ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠١٥، وإلى ٣٢ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠٣٠، ويتوقع الخبراء نشوب حرب على المياة، خاصة أن إسرائيل وصل نصيب الفرد من المياة فيها إلى ٤٠٠ متر مكعب؛ مما سيدفعها لعمل أي شيء لسد هذا العجز من موارد المياة في مصر.

نهر النيل لمصر حياة أو موت

الزراعة من أهم المصادر الرئيسية فى الدخل القومي وتعتبر عنصر أمن وأمان للشعوب فمن لا يملك قوته لا يملك حريته والله سبحانه وتعالى هيأ لنا طبيعة جغرافية جعلتنا في مصاف الدول الغنية ،ولكن على مدار الحكومات المتعاقبة بدأ نجم الزراعة في الأفول بسبب سياسات خاطئة أودت بنا إلى جب عميق ، فأزمة مياة الرى كابوس يهدد

---

١) عن مقال - أ.د نادر نور الدين محمد - بتصرف

الفلاحين فى مصر وأى تلاعب فى حصة مصر من مياة النيل معناه نقص حصة المواطن المصرى فى مياة الشرب ولم تكن أزمة المياة وليدة اليوم ولكن تضرب فى أعماق التاريخ وعبارة ان النيل لمصر حياة أو موت ذكرها مصطفى النحاس فى رسالته إلى تشمبرلين وزيرالخارجية البريطاني احتجاجاً على اتفاقية مياة النيل ووصف قضية المياة بمسألة حياة أو موت بالنسبة لمصر وموضوع أن النيل لمصر حياة أو موت لا يحتاج لتوضيح فهو لا يحتاج لذلك حيث بلا ماء فلا حياة ووصلت بعض الخلافات حول تقسيم المياة بين دول حوض النيل درجة وصفها مسئول مصري بأنها بمثابة إعلان حرب ولا يتوانى مسئولون وخبراء مصريون عن استخدام تعبير الحرب في مواجهة أية أحاديث تتردد عن إعادة توزيع حصص دول حوض النيل من مياة، فالأمرخطير جداً ويرقى إلى إعلان حرب ولقد رفضت مصر الموافقة على توقيع الإطار القانوني والمؤسسي لمبادرة مياة النيل بدون وجود بند صريح يحافظ على حقوقها التاريخية في مياة النيل ومصر اشترطت للتوقيع على الإطار القانوني أن تتضمن الاتفاقية نصاً صريحاً يتضمن عدم المساس بحصة مصر وحقوقها التاريخية في مياة النيل إضافة إلى ضرورة أن يتضمن البند الخاص بالإطار المسبق أي مشروعات تقوم بها دول أعالي النيل،اتباع إجراءات البنك الدولي في هذا الشأن صراحة وأن يتم إدراج هذه الإجراءات في نص الاتفاقية وليس في الملاحق

الخاصة بها كما أن مصر اشترطت أيضاً في اجتماع دول حوض النيل بالكونغو أن تكون جميع القرارات الخاصة بتعديل أي من بنود الاتفاقية أو الملاحق بالإجماع وليس بالأغلبية،وفي حالة التمسك بالأغلبية فيجب أن تشمل دولتي المصب مصر والسودان لتجنب انقسام دول الحوض ما بين دول المنابع التي تمثل الأغلبية ودولتي المصب اللتين تمثلان الأقلية كما أن المفاوضات التى تتبعها اتجاه مصر بوضع مشروعات اقتصادية وتنموية لدول المنبع، ضمن ما يسمى بمبادرة حوض النيل، تكلفت ٢١١ مليون دولار لكن ذلك لم يأت بعائد إيجابي على مصر، فدول المنبع تعتبر الاتفاقيات التاريخية التي تنظم حصة مصر من مياة النيل ظالمة لهذه الدول ويجب تعديلها وتقترح مصر تشكيل لجنة رباعية مكونة من مصر والسودان وأثيوبيا وإحدى دول الهضبة الاستوائية وخبيرين من الهيئات الدولية لإيجاد صيغة مناسبة للاتفاقية التي تمسكت دول الحوض بالتوقيع على إطار لها خلال ستة أشهر على أن يتم رفعها للمجلس الوزاري لاعتمادها وإقرارها ويقول وزير الري إنه بالرغم مما حدث في الكونغو فإن مشروعات التعاون المشترك مع دول الحوض سوف تستمر وكذلك المساعدات باعتبارها ضمن محطات التفاوض، وأن القاهرة سوف تستوعب رغبات دول حوض النيل بما يضمن في ذات الوقت مصلحة مصر، وأن دول الحوض السبع ستعلن موقفها من الاقتراحات المصرية وأن الوضع الحالي لايضيرها، فالقاهرة

موقعة على اتفاقيات ملزمة لجميع دول الحوض بما فيها السودان ومنذ استقلال دول حوض النيل تثور مطالب بين حين وآخر من جانب حكوماتها بإعادة النظر في اتفاقيات قديمة، باعتبارها تمت إبان وقوع هذه الدول تحت الاستعمار وأن هناك حاجة لدى بعض هذه الدول خاصة كينيا وتنزانيا لموارد مائية متزايدة بل إن تنزانيا أعلنت منذ استقلالها عدم اعترافها بهذه الاتفاقيات من الأصل، فيما كانت القاهرة تتمسك دائما بالدعوة إلى احترام الاتفاقات التاريخية كي لا تتحول القارة الأفريقيا إلى فوضى، كما سعت مصر إلى الدخول في تعاون فني واقتصادي مع هذه الدول، خاصة مع إدراكها لوجود تدخلات من قبل قوى خارجية وبالتحديد من قبل إسرائيل والولايات المتحدة لدفع المنطقة إلى حافة الصدام ويقول الخبراء إنه بالرغم من محاولات التهدئة التي تتبناها القاهرة إلا أن هناك خطورة كبيرة في الأمر في ظل ما يتردد عن حروب المياة القادمة في المنطقة، مؤكدين أن مبادرات التعاون مع دول حوض النيل ليست سوى مسكنات ومهدئات في ظل تزايد الاحتياج الفعلي من جانب هذه الدول للمياة، إضافة إلى العبث الصهيوني والغربي في هذا الملف الاستراتيجي لاتخاذه أداة لابتزاز مصر والضغط عليها، مشددين على أن تأمين مصر لمواردها المائية يشكل على الدوام أحد التحديات المباشرة للأمن القومي المصري وحذر خبراء مصريون في مجال المياة من خطورة إنشاء مثل هذه السدود

علي حصة مصر من مياة النيل، واصفين إنشاءها بالسابقة الخطيرة التي ستدفع دول حوض النيل الأخري إلي أن تحذو حذو أثيوبيا وتقوم بإنشاء سدود دون الرجوع إلي مصر.